

الفتوة والشاهد من قوله ما اذا تم ذهب
ه لرفع فانه اهل ما لا تتراها بان بعد هاعت
سنة لبس جيبه لان ان لا تقع بعد هلكا تقدم
وقيل لضعفها عن تحط ان **قوله** فخرجة
علي ان انامية هذه يغيد ان تاكيدا
بان الناقبة لا يبطل عملها وهو كذلك والاول
تاكيدا بما اخره نحو ما زيد قائما وهو الحق
الذي فاده المصنف في التسهيل **قوله** وكذا اذا
انقض التغير بالانغيد انه اذا انقض
التغير بغير الالم يوش وهو كذلك فيجب النصب
عند المصنفين في نحو قوله ما زيد غير قائم
قوله مخرجونا هو الدواب الذي يسقى عليه
الما وضد الهم انتم من فتحها **قوله** او موول
اي يجعله من باب ما زيد الاسير او الاصل
وما الدهر الا يدور دوران مخرجون وما
صاحب الحاجات الا يعذب بعد بالاي تقديريا
واسم العفول يعني المصدر وعلي ههنا المراد
باله هو نفس الفلك مجازا لا مركبة فيكونه اسم
غيره ليعم انصاف بالروايات **قوله** وقيل
غلط اليه نظرفات العرب لا يبطا وعمه سانه
ان ينطق بغير لغته كما قاله سبويه اقاده
من النجوم وفيه ان العرف انه لا ينطق بالحن

واما

واما بغير لغته فلما منع منه ذلك وعلي كل فلا يتم
هذا القيل **قوله** وقيل موول اي جعل اضافة
مثل الي البهم سبيا في بابه علي الفتح او جعله
منصوبا علي الحال والخبر محذوف اي ما في الوجود
شبه شله **قال** النارج في شبه التوضيح وعلي
هذه تاضير عا ملة للفصل بينها وبينه
اسمها بالحال وكان وجهه انها صفيقة فلا
تقوي علي العلم مع الفصل لا سيما بالاصح **قوله**
وقا قال سبويه الازد بان التصحيح عند سبويه
تتبعه ما بان في امتناع تقدم الخبر والمخبر
انما هو الجرمي **قوله** انقض اطلاته الخ اورد
عليه انه اطلت اوله وتيد ثانيا يقول
وسبق حرف جواز في ظاهره التسوية بينا الخبر
وموول والمثال لا يخصص ولا يعمل يقتضي
الاطلاق مع التقييد لا حمل المطلق علي المقيد
كما هو القاعدة **وايجاب** نقص التأخر بان
شان النافذ ومعادته التخصيص بالمثال
فليعمل كلامه علي عاداته كما فعل الشاعر طرد
الكتاب ويلوون جارا با علي مدح الجهور
قوله وهو اختيار ابي الحسن بن عصفور
هو قياس ما ذكره في معمول الخبر وللاول